

## بيان ممثل مملكة إسبانيا

السيد رئيس الصندوق،

بقي أمامنا ثماني سنوات لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع وهو من أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق غايات هذا الهدف وهي إنهاء انعدام الأمن الغذائي، والجوع، وجميع أشكال سوء التغذية. لكن بحسب تقرير عام 2022 عن "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"، فإن 8 في المائة من سكان العالم سوف يعانون الجوع في عام 2030، وهي تماما نسبة عام 2015، عام إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ورغم الأمل في أن يبدأ الأمن الغذائي بالتحسن في عام 2021، زاد الجوع وسوء التغذية نتيجة للجائحة العالمية، وضغوط أزمة المناخ، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، ونتيجة للعدوان الروسي في أوكرانيا بكل تأكيد.

وبعد سنة من بدء الحرب في أوكرانيا، ما زلنا لا نرى ما يشير إلى قرب انتهائها، ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن آثارها على نظام الأغذية العالمي كانت مدمرة.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي هو التزامنا. إذن ليس بإمكاننا ان نتراخى في بذل جهودنا لإيجاد وتنفيذ تدابير للتخفيف من هذه الكارثة وإتاحة فرصة لوصول جميع مواطني هذا الكوكب إلى الأغذية الكافية.

وهذه الأزمة في مجالات الأغذية والطاقة والإمدادات من المدخلات الزراعية تتطلب بذل جهد أكبر لتعزيز الأمن الغذائي للسكان الريفيين الأشد ضعفا، والصندوق هنا جهة فاعلة رئيسية. وأظهرت هذه الأزمات أن نظم الأغذية الزراعية الحالية ليست مستدامة. والجواب على ذلك في الأجلين المتوسط والطويل لا بد أن يكون تعزيز الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية، والتشجيع على التخزين على المستوى المحلي.

وأثبت النهج الذي يعتمده الصندوق في الزراعة أنه نهج مثمر جدا، وهو يشمل سلسلة القيمة بكاملها من المزرعة إلى المائدة مع تركيز خاص على المزارع الأسرية وعلى الممارسات الزراعية البيئية. إذن علينا أن نواصل دعمه.

ومن الضروري أيضا أن يواصل الصندوق العمل لمكافحة تغير المناخ في جميع أنشطته، كما فعل حتى الآن، وأن يقوم، كما ناقشنا سابقا، بزيادة التمويل لتكيف النظم الغذائية مع تغير المناخ. وعلى أي حال، يجب ألا ننسى أن الميزة النسبية للصندوق تكمن في قدرته على تعزيز التنمية الزراعية، وبناء القدرة على الصمود، والحد من الجوع والفقر في المناطق الريفية، أخذا في الحسبان واقع النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، وآثار تغير المناخ.

وأود أن أتقدم بالتهاني من الرئيس الجديد للصندوق السيد ألفرو لاريو بمناسبة توليه هذا المنصب، والذي يرأس الآن مجلس المحافظين لأول مرة. وأود أن أذكر بالجهود التي بذلها، عندما كان نائبا لرئيس الصندوق لشؤون العمليات المالية، للدفع قُدما بعملية تحول الصندوق إلى مؤسسة مالية لقطاع متخصص، وهي عملية أيدتها إسبانيا على الدوام. ونحن واثقون بأن الصندوق سوف يصبح مستقلا ماليا حتى أكثر مما هو الآن، بلا انتقاص من دوره كعضو في أسرة وكالات الأمم المتحدة. ولذلك أود أن أعرب عن ارتياحي عندما علمت بأن خطط الصندوق تتضمن مواصلة تعاونه الوثيق وتنسيقه مع وكالتي الأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وأيضا مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية.

ودعوني أن أؤكد دعم إسبانيا للصندوق، هذا الدعم الذي يتجسد في التزامها في هذه السنة بالمساهمة بمبلغ 5 ملايين يورو في التجديد الثاني عشر للموارد فضلا عن دعمنا لعمل الصندوق في هذه الفترة. وأخيرا أود أن أعرب عن ارتياحي لتنفيذ اتفاق الإطار للتمويل المشترك بين إسبانيا والصندوق لعام 2020، الذي جاء كمتابعة لعمل الصندوق الاستثماري الإسباني الذي قدم تمويلا بمبلغ 300 مليون يورو ضمن تمويل مشترك لمشروعات في 23 بلدا.

وشكرا جزيلًا.